

على رفض أي مخططات إثيوبية لملء خزان السد، باعتبار أن هذه المخططات قرارات أحادية وتتجاهل المفاوضات والمباحثات التي امتدت لسنوات منذ 2015، بينما تحاول في الوقت نفسه إيجاد وسائل للضغط على إثيوبيا للتعاون من أجل إتمام دراسات تأثيرات السد، باعتبار أن هذه الدراسات هي طوق النجاة لمصر لإثبات مخاطر السد وتأثيراته على الأمن المائي المصري، وستكون أيضاً الضمانة للحصول من إثيوبيا على التعويضات اللازمة في حال انخفاض منسوب المياه في مصر أو حدوث أي انخفاض في إمدادات المياه.



**في مقالة أخيرة للصحافي الفرنسي الذي يعرف مصر جيداً، آلان غراش (الصورة)، بعنوان «من خس النيل؟»، يقول إنه «عند الانتهاء من سد النهضة الصلابة على النيل الأزرق، والمقرر هذا العام، ستصبح لإثيوبيا اليد العليا في قرار تدفق المياه». ويضيف أن مسؤولاً مصرياً «قال لنا على مضض: لقد خسرتنا، لم نستطع أن نحول دون تشييد السد، ولم نتمكن من تحصيص التعديلات على المشروع، وخصوصاً في ما يتعلق بخفض سعة تخزينه. أملانا الوحيد، والضعيف، أن نغني بحيرة السد على فترة زمنية تتجاوز الثلاث سنوات التي أعلنتها ادريس ابابا». يتابع: «هنا في القاهرة، تتبادل الالسة من جديد قصة الملك الإثيوبي دويت الثاني الذي هدد سلاطنة العماليك في مطلع القرن الخامس عشر بحجز مياه النيل عنهم».**

إن الإنشاءات الخرسانية والأعمال الميكانيكية في جسم السد تتم خطوة بخطوة مع الملء، مضيفاً أن مستوى البناء في جسم السد يُقَابَله مستويات محددة للمياه في البحيرة، لكنه لا يوجد أي تأثيرات تذكر حتى الآن على دولتي المصب «لذلك نحن بحاجة إلى التفاوض والجلوس معاً لدراسة مدى تأثير خطة التخزين».

ويرى مراقبون أن تصريحات المسؤولين الإثيوبيين حول ملء خزان السد تعني أن كل المفاوضات والمباحثات الرسمية التي تتم مع مصر مجرد «تحصيل حاصل»، وأنه مهما كان الاتفاق الذي سينتج من هذه المفاوضات المعقدة، فلن تلتزم به إثيوبيا ولن تتأثر به خطة الإنشاءات في موقع السد ولا سنوات ملء الخزان المحددة سلفاً من الجانب الإثيوبي، فضلاً عن أن هذه المفاوضات لن تكون إلا عملية سياسية تخدم إثيوبيا دولياً بحصولها على اعتراف مصر بإقامة السد، دون الاهتمام بالتصريحات الرسمية التي تخرج من القاهرة بين حين وآخر وتتناقض عن خطورة السد على الأمن المائي المصري أو تهديده للسلم والأمن في المنطقة نتيجة آثاره السلبية المحتملة، والتي ستكون عبئاً كبيراً على مصر التي تعتمد على مياه النيل في تأمين 95 في المئة من احتياجاتها المائية.

وبالحديث مع مصدر مصري مطلع على ملف حوض النيل، أكد أن الخطة التي تسلمتها مصر من الجانب الإثيوبي لم تذكر صراحة الجدول الزمني للملء ولا كميات المياه التي سيتم تخزينها سنوياً خلال فترة الفيضان، لكنها كانت مجرد سيناريوات مختلفة.

وشدد المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، على أن الموقف المصري ملتزم تماماً باتفاق إعلان المبادئ الذي وقّعه الرؤساء والذي شدد على الالتزام بالدراسات الفنية التي تقوم بها المكاتب الاستشارية من أجل الاتفاق على قواعد الملء والتشغيل، ولا يمكن تصور الاتفاق على خطة الملء من دون انتظار نتائج الدراسات الفنية التي ستُظهر التأثيرات المحتملة للسد على معدلات تدفق المياه لمصر والسودان والتي يمكن على أساسها تحديد معدلات الضرر واختيار بدائل للتخزين تقلل من هذه المعدلات.

وتبقى كل المسارات التي تتحرك فيها القاهرة خلال الفترة الحالية تُركّز



**يرى مراقبون ان تصريحات المسؤولين الإثيوبيين تعني أن كل المفاوضات التي تجري مع مصر مجرد «تحصيل حاصل» (أف) (ب)**

المكتب الاستشاري حول الدراسات، حيث إن الشروط المرجعية لنطاق العمل في العقد لم تذكر أن قضية تملح التربة ضمن تقييم التأثيرات العابرة للحدود ولم ينص عليها في العقد، لكن هناك بعض القضايا التي ذكرت مثل التأثير على الري ومدى حدوث أي تغييرات هيدروليكية في المصب».

وكان وزير المياه الإثيوبي قد أعلن في مؤتمر صحافي بإديس أبابا يوم الاثنين الماضي، أن الإنشاءات في جسم السد عملية متكاملة، حيث

ضمن نطاق الدراسات التي سُنّفهاها المكتب الاستشاري للخروج بنتائج حول تأثيرات السد المحتملة على الأراضي المصرية في الدلتا، وبخاصة ملف ملوحة التربة نتيجة انخفاض منسوب المياه في النيل وارتفاع منسوب مياه البحر، حيث كان محور الخلاف الذي أدى إلى توقف المفاوضات الفنية هو الخط الأساس ومرجعية الإسناد للدراسات.

وقال أصفاء في تصريحاته: «المرجعية في جسم هذا الخلاف هي في العودة إلى نص العقد الموقع مع

التقرير الاستهلاكي عقب تقديمه من الاستشاريين، لكن الجانب الفني المصري الممثل في اللجنة الفنية لم يُقدّم هذه التعليقات، وهذا إجراء جاء على غير العادة، علماً بأن السودان وإثيوبيا كررا طلبهما بأهمية أن ترسل مصر تعليقاً على التقرير الاستهلاكي لحل القضايا الفنية الخلافية، ومن ثم النظر في إمكانية استكمال الدراسات».

وكان الطلب المصري في المفاوضات الفنية يُصَبّر على تضمين المنطقة الواقعة خلف السد العالي حتى الدلتا

## قال بقدر كبير من الحرارة: لا تنتظروا أن يطفء عليكم «غودو» من البيت الأبيض

على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها «ضد السلام» و«إرهابية» في قلب للحقائق واستهتار جديد بالقانون الدولي. كل ذلك كان محتملاً، لكنه أخذ مدى غير متوقع بمستوى أداء عربي، تطبيعه يكسر ممانعته، وتهافته يسبق تخاذله.

في نفس اليوم الذي دعا فيه الوزراء العرب من بروكسل إلى عودة الدور الأميركي في عملية التسوية، كأن طبخة ما قد استوت، حذر اثنان من كبار الشخصيات المتداخلة في ملفات الصراع العربي الإسرائيلي هما ميخائيل بوغانوف، ممثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للشرق الأوسط، وميغيل أنخيل موراتينوس، وزير

السنين على خلفية مضايقات إسرائيلية، حدثاً جلاً، لكنه لم يثر ردات الفعل التي يستحقها. وهكذا وصل الاستخفاف إلى مدهاء بإعلان الإدارة الأميركية نقل سفارتها إلى القدس يوم 15 أيار/مايو المقبل في الذكرى السبعين لتأسيس إسرائيل، التي تعني ذكرى نكبة فلسطين ونكبتنا.

عندما تراجعت مستويات الغضب وهمة العمل الدبلوماسي، انفسح المجال واسعاً لمزيد من التنكيل بأي حق فلسطيني، كالسعي لضم الكتلة الاستيطانية في الضفة الغربية للدولة العبرية. ومضت الضغوط إلى آخرها لتلحين الموقف الفلسطيني، الذي أعلن أن الولايات المتحدة لم تعد صالحة لأن تكون راعية لعملية التسوية.

كان وقف تمويل الجانب الأكبر من موازنة «الأونروا» - منظمة الأمم المتحدة التي تُعنى بغوث اللاجئين - ضمن تلك الضغوط حتى يعود الفلسطينيون إلى مفاوضات بلا مرجعيات ولا إطار زمني تحت الرعاية الأميركية.

وكان من تلك الضغوط التضييقات الأميركية

في نفس المنصب الدكتور نبيل العربي، مال نحوي موراتينوس متسائلاً عما سوف أقوله في وضع حرج وصعب ومن أسوأ ما رأي في حياته الدبلوماسية الطويلة. أجبت: «سوف أقول، ويقول غيري، لكن المشكلة في العالم العربي من يقرر وينفذ».

عندما استشعر موراتينوس من المداخلات الرئيسية والحوارات التي جرت بعدها، نفس ما كان يراه هو نفسه، خشي أن تفضي تلك الأجواء بين النخبة الفلسطينية التي حضرت الندوة - من بينهم عزام الأحمد والدكتور نبيل شعث - إلى شبه يأس من أي أمل. قال بقدر كبير من الحرارة: «ثقوا في أنفسكم، لا شيء سوف يحدث من دون موافقتكم، ولا تنتظروا أن يطفء عليكم غودو من البيت الأبيض» - مُستلهماً مسرحية صمويل بيكيت الشهيرة «في انتظار غودو»، الذي لم يأت أبداً. كانت تلك رسالة ثقة - من موقع خبرة دبلوماسية دولية - تحتاج إليها القضية الفلسطينية.

\* كاتب وصحافي فلسطيني

خارجية إسبانيا الأسبق وممثل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط لسنوات طويلة، من أي تسوية خارج المرجعيات الدولية.

كان ذلك أثناء ندوة في القاهرة نظمها مؤسسة ياسر عرفات، التي يترأسها وزير الخارجية الفلسطيني السابق ناصر القدوة.

وفق بوغانوف، فإنه «لا يمكن تهميش أولوية القضية الفلسطينية، أو أن تتراجع أهميتها، حتى على خلفية النزاعات الحادة التي تجتاح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». ووفق موراتينوس، فإنه «لا خرائط جديدة ولا استقرار في الشرق الأوسط إذا لم تحل القضية الفلسطينية».

رغم اختلاف زوايا النظر بين الرجلين، فالأول مسؤول أمام قيادته عن كل حرف يقوله... والثاني لا تحكمه سوى رؤيته السياسية والأخلاقية دون أي التزام يفرضها منصب، إلا أنهما اتفقا على أن إنهاء الانقسام الفلسطيني مسألة مصير للقضية كلها.

قبل أن تبدأ الندوة التي أدارها الأمين العام للجامعة العربية الأسبق عمرو موسى، وحضرها خلفه